خلاصة مقترحات لجنة تيسير النحو

للفترة من ١٩٧٤/٧/١١ ــ ١٩٧٥/٦/٣٠

استجابة لقرار اتحاد المجامع العربية بالعمل على تيسير قواعد النحو من قبـــله وتنفيذا لقرار المجمع العلمي العراقي المتخذ في الجلسة ٢٠ بتاريخ ٢٥ــ٦ــ١٩٧٤ باحالة الموضوع الى لجنة الاصول في المجمع ، قررت لجنة الاصول في جلســتها السادسة عشرة بتاريخ ١٩٧٤/٧/١ ان تؤلف لجنة لدراسة الموضوع تضم بـــين اعضائها عدداً من اعضاء المجمع العلمي عنـــه ، وعدداً من الاساتذة المختصين بتدريس النحو في الجامعة وعدداً آخر من المختصين بدراسة النحو في وزارة التربية حشداً لجملة الطاقات المتوفرة على دراسة النحو وقد سمت لذلك :

الدكتور عبدالرزاق محيي الدين	رئيس المجمع العلمي العراقي
الدكتور عبدالعزيز البسام	المستشار الفني في وزارة التربية
الاستاذ محمد تقي الحكيم	العضو العامل في المجمع العلمي العراقي
الدكتور فاضل صالح السامرائي	استاذ النحو بجامعة بغداد
الدكتور احمد ناجي القيسي	استاذ النحو بجامعة بغداد
الدكتور ابراهيم السامرائي	استاذ النحو بجامعة بغداد
الاستاذ سعيد عبدالكريم	استاذ النحو بجامعة بغداد
الاستاذ خليل العاني	المشرف التربوي الاختصاصي بوزارة التربيـــة .
الاستاذ عبدالرضا صادق	مدرس النحو في ثانويات العراق
الدكتور سليم النعيمي	العضو العامل في المجمع العلمي العراقي (مقرر اللجنـــة)

واخذت اللجنة – توفرا على دراسة الموضوع – ان تضع بين يديها جملـــة محاولات التيسير وبخاصة المحاولات التي تمت على يد النحاة في الآونة الاخيرة ومن بينها محاولة الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابة (احياء النحو) ومحاولة لجنة المعارف المصرية التي قدمتها الى مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٤٥ ومحاولة عضو المجمع العامل الدكتور احمد عبدالستار الجواري في كتابه (نحو التيسير) وغير ذلك من المحاولات .

وقد عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات في الفترة الواقعة بين ٧٤/٧/١١ و ١٩٧٥/٦/٣٠ حضرها كل الاعضاء باستثناء الاستاذ محمد تقي الدين الحكيم والدكتور فاضل صالح السامرائي والدكتور ابراهيم السامرائي فقد حضروا بعض الاجتماعات وعاقت ظروفهم عن مشاركتهم في بعضها الآخر . وقام بضبط المحاضر السيد محيي هلال السرحان .

وقد خرجت اللجنة بجملة توصيات يمكن تقسيمها الى قسمين :

١– توصيات عامة تتصل بالمبادئ التي تقو م عليها محاولة التيسير .

٢– توصيات خاصة بمفردات المنهج النحوي وطريقة التأليف فيه .

وكان مجملها على الوجه التالي :

توصيات عامـــة تتصل بالمبادئ التي تقوم عليها محاولة التيسير

١– اعتبار القرآن الكريم وحديث الرسول (ص) والمأثور من كلام الصدر الاول الاول أغنى المصادر لاقتباس الشواهـــد والامثلـــة .

٢– الاخذ بالسائد اتباعه في القرآن الكريم من قواعد النحو .

٣– قصر محاولة التيسير على مرحلتي الدراسة الابتدائية والثانوية .

٤– ان تيسير قواعد النحو والصرف لا يؤدي غرضه المنشود ما لم يقترن ذلك بجهود اخرى في غير ميدان النحو ، كالاكثار من دراسة النصوص والمطالعة ، وممارســـة التعبير الشفوي والتحريري (الانشاء) .

٥ــ الاهتمام بتأليف الجملة العربية واثره في اداء المعاني المختلفة الى جانب الاهتمام بدراسة اعراب الكلم المفردة الواردة في الجملة .

٦ــ محاولة الجمع ما امكن ــ بين المفردات التي تؤدي معنى واحدا في الجملة العربية وان اختلفت أثرا اعرابيا فيما تدخل عليه كأدوات النفي التي تشترك في النفي وتختلف في الاثر الاعرابي .

٧ــ الوصل بين ما يعنى به علم المعاني من مؤدي لتأليف الجملة وبين ما يعنى به علم النحو من اثر في المفردات ، فعند دراسة وجوب حذف الخبر او تقديمه على المبتدأ أو وجوب تأخيره مثلا او حذف الفعل او ذكره (وغير ذلك من الابواب وهي كثيرة) ينوه بأثر ذلك في معنى الجملة من وجهة نظر علم المعاني ويراعى في ذلك المستوى المدرسي للطلاب .

٨ــ تضم بعض القضايا الصرفية الى القضايا النحوية حين يكون هناك ارتباط ويؤدي الصنيع الى تيسير ، ففي دراسة الفعل تدرس اوزان الفعل المختلفة وما يحدث لها عند الاسناد الى الضمائر مثلا ، كما تدرس جموع التكسير مثلا عند دراسة الجمع السالم .

٩ــ تفضيل المصطلح النحوي الدال على معناه بوضوح على غيره مع المحافظة على الصلة بمصطلحات التراث .

توصيات خاصة بمفردات المنهج النحوي وطريقة التأليف فيه

المعرب والمبنى :

١ــ اقرت اللجنة تقسيم الكلام والاسم بخاصة الى مبنى ومعرب ، وكذلك تعريف المعرب بأنه هو الذي تتغير حركة آخره بتغير موقعه من الجملة ، وانه ينقسم الى ثلاثة أقسام : منه ما تظهر على آخره الحركات الاعرابية الثلاث ومنه ما تظهر على آخره بعض هذه الحركات دون بعض ومنه ما لا تظهر على آخره الحركات .

٢— التزمت اللجنة بالابقاء على القاب علامات الاعراب وعلامات البناء وخالفت رأى اللجنة المصرية في ذلك .

٣— وافقت اللجنة المصرية على الغاء تقسيم علامات الاعراب الى اصليـــة وفرعية واعتبارهما جميعاً من درجة واحدة .

٤— مع ابقاء اللجنة على الاعراب التقديري آثرت القول بالاكتفاء بكون الكلمة المعربة مثلا مرفوعة لا تظهر عليها الضمة ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحـــة ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة .

٥— وفي موضوع المبنيات رأت ان يترك تعليل بنائها مطلقا ، وان يبقى على دراستها ملاحظاً في ذلك معناها وموقعها في الجملة ووظيفتها فيها ، ووجوه بنائها المختلفة من ضم وفتح وكسر وسكون على ان يختار في كل مرحلـــة تدريسية ما يناسبها منها .

تقسيم الجملة الى اسمية وفعلية :

٦— ورأت اللجنة الابقاء على مصطلحات النحويين في تقسيم الجملة الى اسمية وفعلية ، والى جملة تتألف من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر ، ورأت ضرورة التأكيد عند دراسة اقسام الجملة على اختلاف معاني الجملتين عندمـــا تكون الجملة اسمية او فعلية ، ولم توافق على استعمال مصطلحي (المسنـــد والمسند اليه) و (الموضوع والمحمول) في هذه المرحلة من الدراسة بالذات.

٧— وفي موضوع احكام الجملة ومتى تعد جملة فعلية رأى اكثرية الاعضاء الالتزام بما يقوله النحاة فيها وبين الاعضاء من رأى الاخذ برأي الكوفيين ، واعتبار الجملة فعلية اذا كان المسند فيها فعلا تقدم أو تأخر ، ولم تر الاغلبية الاخذ بهذا الرأى خاصة وانه ليس فيه شيٌ من التيسير .

متعلق الظرف والجار والمجرور

٨— رأت اللجنة ضرورة التقدير لمتعلق الظرف والجار والمجرور حين لا يكون المتعلق به موجودا ويمكن التغاضي عن التقدير في المرحلة الاولى من الدراسة.

مصطلحات الضمائر

٩— تدارست اللجنة مصطلحات الضمائر فرأت الابقاء عليها ورأى اكثر

اعضائها ابقاء مصطلح الضمير المستتر في مثل (زيد قام وزيد يقوم) وما اشبهها من التراكيب .

مصطلحات المفاعيل :

١٠ــ رأت اللجنة ابقاء مصطلحات المفاعيل على ما هي عليه عند النحاة ولا ترى نفعاً او تيسيرا في تغييرها الى كلمات (فضلة) او (تكملة) او (قيـــد)

الحال والتمييز :

١١ــ رأت اللجنة ان يبقى موضوع الحال وموضوع التمييز على النحو الذي نصت عليه كتب النحاة .

التنازع والاشتغال :

١٢ــ في بابي التنازع والاشتغال اقترحت اللجنة تيسيرا لدراستهما ان تصاغ قاعدة لهما على الوجه التالي :

انه قد يتعدد الفعل والفاعل واحد نظيرما يتعدد الخبر والمبتدأ واحد ، كمـــا يتسلط فعل على اكثر من مفعول واحد ، فلا تنازع في هاتين الحالتين .

فاذا كان احد الفعلين يطلب فاعلا والاخر يطلب مفعولا فيعمل الاول ويقدر للثاني .

وفي مثال : « اكرمني واكرمت زيداً » ــ بنصب زيد ــ يقدر الفاعل ضميراً مستتراً يعود الى زيد وان كان متأخراً لفظاً ورتبة ، فقد ورد ذلك في الشعر كثيراً ويجتهد لقبوله في النثر محاولة للتيسير .واذا تقدم اسم منصوب وجاء بعده عامل لا يصح تسلطه عليه قدر له فعل مناسب للنصب .

الاستثناء

١٣ــ وترى اللجنة في موضوع الاستثناء ، ان يدرس على انه اسلوب خاص ولا يدخل في نطاق موضوع منصوبات الاسماء عند النحويين ،لان فيه ما يرفع

وما ينصب وما يجر ، وتبقى احكامه كما وضعها النحاة .

التعجب :

١٤— وفي موضوع التعجب رأت اللجنة ايضاً ان يدرس التعجب على انه اسلوب من الاساليب في عربية للتعبير عن التعجب من امر ، ويأتي بطريقتين :

الاولى : ان يشتق من المعنى الذي يتعجب منه كلمة على وزن (أفعَلَ) بنفس الشروط التي ذكرها النحويون مسبوقة (ما) يليها المتعجب منه منصوباً مثل (ما احسن زيداً) .

والثانية : صيغة (أفعَلَ) يليها المتعجب منه مجروراً بالباء مع ملاحظة الشروط والقواعد المذكورة لهذه الصيغة والاكثار من الامثلة .

وقد يتعجب العرب بأساليب اخرى سماعية كقولهم : لله دره عالما ، ولله ابوك وياله من بطل ، ولا ابالك ، وغير ذلك .

النسب :

١٥— وبشأن النسب رأت ان تدرس قواعده السائدة في استعمالات العرب كما هي واردة في كتب النحو الموثقة ، مع الاخذ بالتيسيرات التي اقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة وفي بغداد مضافاً لها ما حدث من تيسير فيها قديما وحديثاً .

وفي موضوع الاسم المنسوب في جملة (هذا رجل عربي اصله) واشباهها رأت ان الاسم المنسوب يعد صفة مشبهة معنى وعملا .

ابواب الصرف :

١٦— وفي موضوع ابواب الصرف رأت اللجنة ان ما يكون ضروريا معرفته من ابواب الصرف ويسهل فهمه يبقى عليه ، وما لا يكون ضروريا أو يعسر فهمه يترك ، على ان يدرس في مراحل متأخرة من دراسة الطالب ، فيبقى مثلا على صيغ الاشتقاق ، وصيغ الفعل مجردة ومزيدة ، والميزان الصرفي ، ويترك تعليل التغييرات ، ويستزاد في الامثلة وتتبع طريقة المحاكاة ، ويكتفى

من جموع التكسير بأمثلتها ويترك تصغير غير الثلاثي والرباعي ويكتفى بأمثلة له .

الفعل واقسامه :

آ- المعتل والصحيح

١٧ — وبشأن تقسيم الفعل المعتل الى مثال واجوف وناقص رأت اللجنة ابقاء الاصطلاحات على ماهي عليه للحاجة الى معرفتها عند الاسناد ، ويدرس موضوع اسناد ها الى الضمائر ولايكتفى بالتمرين عليها كما اقترحت اللجنة المصرية .

ب — المبني للمعلوم والمبني للمجهول :—

١٨ — وبشأن الفعل المبني للمجهول رأت ضرورة توضيح نيابة المفعول عن الفاعل لفظاً لا حقيقة ، مع الابقاء على قواعده .

اما الافعال التي التزمت صيغة البناء للمجهول مع اسنادها الى المعلوم مثل (عني ، وزهي ، وهرع) وامثالها ، فانها تعد مسندة الى الفاعل ، وان جاءت على صيغة مالم يسم فاعله .

ج — الفعل التام والناقص :

١٩ — وبشأن تقسيم الفعل الى تام وناقص ترى اللجنة ان يقال : ان الفعل هو الدال على حدث وزمان ، والناقص مادل على الزمان او التحول فقط .

وأما (ليس) فقد الحقت بالافعال الناقصة لان العرب اعملتها عملها ، ووظيفتها في الجملة نفي اتصاف الاسم بالخبر في الزمن الحالي .

اسم الفاعل والصفة المشبهة

٢٠— وفي موضوع اسم الفاعل وصلة الصفة المشبهة به رأت اللجنة ان لا يتم بحث الصفة المشبهة الى بحث اسم الفاعل لوجود فرق بينهما في المعنى ولان لكل منهما احكاما تختص به من حيث اشتقاقه وطريقة استعماله .

وبخصوص ما ينشأ بينهما من التداخل واستعمال احدهما في مكان الآخر فانه يوضح بأمثلة كافية .

اما بخصوص الحاق صيغ المبالغة باسم الفاعل فلا ترى اللجنة ما يمنع منه لان هذه الصيغ محولة عنه قصد المبالغة .

ونظراً لكثرة اعمال اسم الفاعل اعمالا مطلقاً في الحال والاستقبال ، لاترى اللجنة مانعاً من اعمال اسم الفاعل في الزمن الماضي توسعاً في القاعدة ، وتيسيراً للاستعمال ومتابعة للشيوع في لغة الكتاب المحدثين .

وترجح اللجنة ان تسمى الصفة المشبهة باسم (الصفة الثابتة) لدلالتها على الثبوت والدوام ، فالتسمية نص في المعنى .

اسم المفعول :

٢١ــ وفي ما يخص اسم المفعول فان اللجنة تنظر اليه نظرها الى اسم الفاعل فيما قرره النحاة .

المصدر واسم المصدر :

٢٢ــ وفي موضوع المصدر اخذت اللجنة بما يقوله النحاة والصرفيون في تعريف المصدر وصياغته .

٢٣ــ وفي موضوع اسم المصدر رأت اللجنة انه يعتبر مصدراً جارياً على غير الاوزان القياسية : وبذلك يدخل في باب المصدر .

مقرر اللجنة

الدكتور عبدالرزاق محيى الدين